اقتصاد المعرفة وضرورات التنمية الشاملة في البلدان العربية

الدكتور فريد كورتل
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر

ملخص :

تناولت هذه الدراسة الارتباط الوثيق بين تطلعات التنمية العربية وأسباب معوقاتها في استخدام أدوات ومستلزمات الاقتصاد المعرفي والتي تمثلت في الانخفاض المستمر بمستوى التعليم وتدني مستوى البحث والتطوير وظهور الطابع البيروقراطي على ما هو مستخدم منها. وعليه فقد تناول البحث رؤيا إستراتيجية لإنجاز مكونات الاقتصاد المعرفي في الوطن العربي وجاء في أساسياتها الاهتمام بصناعة محتوى المعرفة وضرورة انجازها من قبل القطاعين العام و الخاص.

Abstract:

This study addressed the close connection between the aspirations of Arab development and the reasons of the limits of the use of economic knowledge which has resulted in a continuous decline of education and research and development thus led to bureaucracy.

The present paper tackled the issue of efficient strategies used to complete the components of economic knowledge in the Arab word and thus the need of interest in content knowledge in both public and private sectors.

مجلة منتدى الأستاذ: المدرسة العليا للاساتذة في الآداب و العلوم الإنسانية ،سطح المنصورة،25000، قسنطينة، الجزائر
الهاتف /الفاكس:98 29 62 31 (0) 213 00
e-mail :bouhrourh@yahoo.fr / bouhrourh@gmail.com

مقدمة :

تعتبر المعرفة الصفة الأساسية للمجتمع الإنساني الراهن، ومن خلالها تحققت معظم التحولات العميقة والمهمة في كل مجالات الحياة، لما لها من علاقة عضوية بتنمية المجتمعات الإنسانية، إذ أنها أحد المكتسبات المهمة للاقتصاد والمجتمع. فبناء القدرات الإنسانية وتطويرها باعتبارها العنصر الإنتاجي الرئيسي والمحدد الأساسي للإنتاجية إنما ينطلق من تطوير كفاءة وقدرات الموارد البشرية .

إن امتلاك وسائل المعرفة بشكل موجه وصحيح واستثمارها بأبعادها العلمية الدقيقة من خلال الاستخدام الكثيف للمهارات وأدوات المعرفة الفنية والابتكارية والتقانة (التكنولوجيا) المتطورة لا بد وأن يشكل إضافة حقيقية للاقتصاد الوطني وقاعدة للانطلاق نحو التحول إلى الاقتصاد المبني على المعرفة *Knowledge – Based Economy* .

إن التوجه المعاصر من قبل العلماء والباحثين نحو اعتبار المعرفة ذات قيمة وإنها أصبحت العنصر الرئيسي من بين عناصر الإنتاج يلقي الضوء على جانب آخر من المعرفة يتعلق بكيفية إدارتها *Knowledge Management* .

مشكلة الدراسة :

يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال طرح الأسئلة الآتية:

1- هل هناك فجوة معرفية بين الدول العربية وبين الدول الصناعية المتقدمة تتمثل بالنقص في مجال إنتاج المعرفة ؟ .

2- هل يمكن أن يساهم ويعجل الاقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية الشاملة الاقتصادية والاجتماعية التي تمكن الدول العربية من اللحاق بمسيرة الثورة المعلوماتية المعاصرة ؟.

3- هل سيساهم اقتصاد المعرفة في تكوين المحتوى المعرفي المناسب للدول العربية بما يمكنها من المساهمة العلمية والتكنولوجية، وبالتالي في مواجهة قضاياها التنموية من جهة، ومن جهة أخرى زيادة مشاركتها الدولية والإقليمية ؟.

أهداف الدراسة :

انطلاقاً من أسئلة الدراسة فإن أهداف هذه الدراسة تتلخص بالآتي :

1- تحديد المعوقات والصعوبات التي تواجهها البلدان العربية على صعيد الإنتاج المعرفي في ظل التطورات التكنولوجية العالمية المتسارعة جداً .

2- محاولة تحديد التصورات التي يمكن أن تكون عليها متطلبات التحول نحو اقتصاد المعرفة للدول العربية التي تعتبر ذات اقتصادات لم تصل إلى مرحلة الكفاية في البناء المعرفة .

3- ما هي الكيفية التي تتمكن من خلالها الاقتصادات العربية تكوين المحتوى المعرفي المناسب على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والتقافي والذي يتمكن من استيعاب التطور التكنولوجي في مختلف الميادين العلمية، لاسيما في مجال التطبيقات العملية كالتطبيقات البرمجية، والإنتاج الإعلامي والفني، وفي مجال الاتصالات والمعلومات ... الخ

مفاهيم ومصطلحات الدراسة :

من دراستنا لأدبيات اقتصاديات المعرفة، اتضح لنا ضرورة تثبيت بعض المفاهيم التي تخدم البحث وهدفه والمستخدمة في هذا البحث ، ومنها ما يلي :

1- الاقتصاد المعرفي :

هو ذلك الفرع من علم الاقتصاد الذي يهتم بعوامل تحقيق الرفاهية العامة من خلال مساهمته في إعداد دراسة نظم تصميم وإنتاج المعرفة ثم تطبيق الإجراءات اللازمة لتطويرها وتحديثها .

إذن فالاقتصاد المعرفي يبتدئ من مدخل عملية إنتاج وصناعة المعرفة ويستمر نحو التطوير المرتكز على البحث العلمي منطوياً تحت أهداف إستراتيجية يسعى لتحقيقها من أجل تنمية شاملة ومستدامة.

2- إنتاج المعرفة :

ويقصد بها عملية الابتكار والاكتشاف والاختراع أو الاكتساب لمعرفة معينة ثم القيام باستخدامها ونشرها ثم تخزينها .

3- صناعة المعرفة :

هي امتداد لعملية إنتاج المعرفة ، وتتضمن الأساليب التربوية وطرق التدريب وعملية الاستشارات والمؤتمرات والبحث والتطوير وتضطلع بمهمة حمل ونقل المعرفة .

4- إدارة المعرفة :

تمثل الكيفية التي تتم بموجبها توجيه كل ما من شأنه الوصول إلى المعرفة وطرق استخدامها والاستفادة منها بشكل هادف. ويمكن القول أن إدارة المعرفة هي شرط جوهري لإنتاج المعرفة في الجامعات والمراكز العلمية والبحثية والتعليمية وفي المصانع والمزارع وورش العمل (انظر د.غالب الرفاعي، تشرين الثاني، 2004، ص 13) .

5- الاقتصاد المبني على المعرفة :

هو ذلك المنهج الذي يُستخلص من إدراك مكانة المعرفة وتقانتها والعمل على تطبيقها في الأنشطة الإنتاجية المختلفة، أي انه يعتمد على تطبيق أساليب الاقتصاد المعرفي في مختلف الأنشطة الإنتاجية، أي أنه يعتمد على تطبيق قواعد الاقتصاد المعرفي في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في مجتمع يمكن أن نطلق عليه المجتمع المعلوماتي *Information Society* (انظر في ذلك محمد خضري ، 2004 ، ص 35).

وعليه فإن هذه الورقة البحثية متضمنة مبحثين وخلاصة لغرض الوصول بالبحث لهدفه وهي :

1- واقع هيكل البناء المعرفي في الوطن العربي.

2- الإستراتيجية العربية المطلوبة لإنجاز مكونات الاقتصاد المعرفي:

2-1 التخطيط لإستراتيجية وطنية تقوم على إنتاج المعرفة .

2-2 تطوير بنية تحتية ترتكز إلى تكنولوجيا المعلومات .
3- الخلاصة والاستنتاجات.
4- المصادر .

1- واقع هيكل البناء المعرفي في الوطن العربي

لو بدأنا بما ذكرته تقارير التنمية الإنسانية العربية لوقفنا على حقيقة درجة التطور المعرفي في الوطن العربي. فقد ابرز التقرير الأول أن احد أهم النواقص في الدول العربية هو موضوع استخدام المعرفة. اما التقرير الثاني فقد كرس بالبحث المعمق لمسائل المعرفة ومجتمع المعرفة، ويقيم حال اكتساب المعرفة على صعيدي النشر والإنتاج.

إن واقع الحال في البلدان العربية يؤكد حقيقة النقص الكبير في القدرات التي تسببها عدم كفاية نظم التعليم وكذلك انخفاض الاستثمار وبشكل كبير في مجال البحث والتطوير، كما أن استخدام المعلوماتية اقل من أي مكان آخر في العالم.

إن تقرير التنمية الإنسانية العربية الصادر في سنة 2002 يؤكد أن ما يحتاجه الوطن العربي هو توافر الإرادة السياسية للاستثمار في القدرات البشرية والمعرفية التي بنيت على أسس ضعيفة. كما أكد التقرير إلى ضرورة زيادة الإنفاق على التنمية لتستفيد قطاعات الصحة والتعليم والبحث العلمي والتقني وإعطاء العامل الإنساني ما يستحقه من اهتمام.

ويمكن إرجاع أسباب النقص في إنتاج عناصر المعرفة ونشرها إلى الآتي :

1- انخفاض مستوى التعليم :

بالرغم من التقدم الملحوظ الذي طرأ على التعليم في بعض الدول العربية، إلا أن مستوى التعليم بشكل عام لم يصل إلى حد الكفاية اللازمة لتحقيق الانتقال النوعي نحو محتوى ومضمون معرفي يدفع باتجاه إنتاج المعرفة

ونشرها. فقد تحقق تقدم كمي في مخرجات التعليم رافقه تدني في التحصيل المعرفي والذي انعكس بدوره في ضعف القدرات التحليلية والابتكارية، وقد كانت النتيجة ضعف في نوعية الموارد البشرية مما أدى إلى ظهور فجوة بين الكفاءة العلمية للمتخصصين في مختلف الميادين ومتطلبات كل فترة من الفترات الزمنية المعاصرة لها .

2- انخفاض مستوى البحث والتطوير:

بالإضافة إلى ما ذكرناه في النقطة السابقة فإن محدودية عدد وضعف إمكانات مراكز البحث وتدني مستوى أدائها الكمي والنوعي أدت إلى عجز واضح تبلور في شكل فجوة حقيقية بين الإنتاج المعرفي في الدول العربية مقارنة بمستواه في كثير من بلدان العالم الأخرى. فمخرجات البحث والتطوير دون المستوى المطلوب بكثير ، حيث أن حصة الدول العربية مقارنة بمستواها في كثير من بلدان العالم الأخرى. حيث أن حصة الدول العربية لا يتجاوز 1% من إجمالي النشر العلمي في العالم ، وعلى صعيد براءات الاختراع المسجلة للدول العربية ، فقد أشارت البيانات أن تسعة دول عربية سجلت 370 براءة اختراع خلال الفترة 1980 / 1999 .

تعتبر هذه النسبة تعتبر منخفضة إذا ما قورنت بدول أخرى ككوريا التي سجلت 16328 براءاة اختراع وتشيلي التي سجلت 147 براءة اختراع.

3- غلبة الطابع البيروقراطي :

من بين الإشكاليات المهمة التي تؤثر بشكل مباشر على البحث العلمي وبالتالي على توجهاته وتطويره هي الصيغ البيروقراطية السائدة – على الأخص – في المؤسسات والمراكز البحثية في الدول العربية، فالاهتمام الزائد بالمواقع الإدارية والابتعاد عن الأنشطة الفاعلة والهادفة في المجال العلمي أدى إلى إضعاف التوجه العلمي من خلال تثبيط فاعلية العلماء والباحثين وبالتالي انخفاض نتاجهم العلمي وضعف ما يمكن إنتاجه.

4- ضعف المخصصات المالية:

مما لا شك فيه أن حجم الإنفاق المالي يعتبر من العوامل المهمة التي تؤثر على البحث والتطوير . إن نسبة ما يتم إنفاقه على البحث والتطوير في الدول العربية لا يتجاوز 0.2% من الناتج القومي، بينما تتراوح هذه النسبة في الدول المتقدمة بين 2.5% و 5% من دخولها القومية، علماً بأن 89% من حجم الإنفاق على البحث والتطوير في الدول العربية تغطيها مصادر حكومية، وهذا يعني ضعف مساهمة القطاع الخاص.

5- وجود بعض التوجهات المغلوطة لتطوير المعرفة :

إن المقصود هنا هو الكيفية التي تنقل من خلالها المعرفة، فاستيراد المعرفة الجاهزة، أي استيراد وسائل الإنتاج لا يعني نقلاً حقيقياً للتكنولوجيا ، وإنما هي عملية مؤقتة تزيد من القدرة الإنتاجية ثم تتقادم لتصبح بعد ذلك ضعيفة المنافسة في الأسواق مما يتطلب استيراد غيرها.. وهلم جراً. وعليه حتى هذا الاستيراد للمعرفة يحتاج إلى عملية تفعيل وتطوير لما يناسب تلك الأقطار وليس مجرد تطبيق ما هو مستورد دون تحوير وتطوير .

2- الإستراتيجية العربية المطلوبة لإنجاز مكونات الاقتصاد المعرفي

إن القرن الحادي والعشرين هو قرن الاقتصاد المبني على المعرفة، كما وان العالم المعاصر يشهد متغيرات كبيرة في ظل التوجه نحو العولمة والخصخصة والاندماجات الاقتصادية، كما يشهد تسارعاً كبيراً في موضوع التطورات التكنولوجية، وأخرى فيما يتعلق بتنظيم التجارة عن طريق منظمة التجارة العالمية وعن طريق حماية الملكية واتفاقية *TRIPS* الخاصة بالتجارة المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية.

إزاء كل ذلك يصبح موضوع صياغة إستراتيجية للعلم والتكنولوجيا أمرا على قدر كبير من الأهمية لإنجاز تنمية شاملة اقتصادية واجتماعية في البلدان العربية

وبناءً على ذلك ، سنقترح النقاط الآتية :

2-1 التخطيط لإستراتيجية وطنية تقوم على إنتاج المعرفة :

إن الانتقال نحو مجتمع المعلومات والمعرفة يتطلب إعداد مستلزمات مشروع تقييم أصول المعرفة الوطنية من جانب ، ومن جانب آخر وضع برامج تساعد على تكوين مناخ ايجابي لإنتاج المعرفة بدلاً من استهلاكها، أي ابتكار وإبداع المعرفة وليس فقط تلقي واستقبال المعرفة (انظر د.غالب الرفاعي، 2004، صص 12-13) .

ولكي تتكامل رؤية واضحة إزاء هذا الموضوع لا بد من تقريبها مع الواقع الاجتماعي لكثير من البلدان العربية، فلو رجعنا إلى موضوع التنمية البشرية والمعلومات وطبعاً لما جاء في تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية في عام 1990 ، والذي طرح مبدأ التنمية البشرية الذي أصبح البديل الأساسي لرؤية التنمية التي تتعادل مع النمو الاقتصادي، فهدف استئصال الفقر لا بد أن يتواصل مع الدور البارز الذي تقوم به تقنيات المعلومات والاتصال ، فهي توفر الأدوات والوسائل المهمة لتحسين الصحة والتعليم وفي نفس الوقت تقدم القنوات الجديدة لنشر المعرفة، وفي هذا الصدد لا بد من الأخذ بعين الاعتبار بأن هناك أحياء وشعوب لا تزال تفتقر إلى أجهزة الهاتف والكهرباء والمياه الصالحة للشرب والمدارس الابتدائية التي تفتقر إلى المستلزمات الدراسية المطلوبة ، فإن عصر المعلومات والمعرفة التي تعيشها البلدان المتقدمة قد يبدو بالنسبة لبعض البلدان الفقيرة وعداً كبعد السماء عن الأرض (د. جمال داود سلمان، 2004، ص 64). حيث أن كثير من المناطق في البلدان العربية ينطبق عليها هذا الوصف ولكن بدرجات متفاوتة .

إذن لو ذهبنا إلى الأبعاد الجوهرية في تنمية بشرية عربية حقيقية سنجد أن التطور في الاقتصاد المعرفي سيعجل في التطور العلمي والتكنولوجي في الاقتصاديات العربية، ومن هنا ينبغي الأخذ بنظر الاعتبار عند وضع الخطط التنموية قيام تناسب عقلاني بين أهداف التنمية الاقتصادية وبين حجم الموارد

الطبيعية والاقتصادية انطلاقاً من درجة التطور التكنولوجي في العالم ، كما أن التنبؤ بمستوى التقدم التكنولوجي سيحدد إلى درجة كبيرة مستقبل التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وبالتالي لا بد من جعل التطور العلمي والمعرفي قطاعاً من قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وعنصراً مكوناً من عناصر التخطيط لهذه التنمية (انظر د. عاكف حلوش، 2005، ص 125).

وفي هذا المجال يمكن أيضا أن نلقي نظرة على دور كل من القطاع العام والقطاع الخاص في تطور الاقتصاد المعرفي في البلدان العربية، فمن الملاحظ أن التنمية يصاحبها اتجاه قوي نحو خصخصة مصادر المعرفة وإضفاء الطابع التجاري عليها وما يتزامن مع ذلك من فرض إجراءات قانونية لحماية الملكية الفكرية الخاصة، ومما يدعم هذا الاتجاه هو أن النظام العالمي الجديد الناهض من اجل حقوق الملكية الفكرية يميل إلى أن يركز على الجوانب

الاقتصادية لحماية حقوق الملكية الفكرية أكثر مما يركز على اعتبارات المصلحة العامة. وضمن هذا المجال يطرح رأي المطالبين بالديمقراطية المعرفة (حق المواطن في المعرفة) ، وهذا ما يؤكده تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم عام 1998 بعنوان: المعرفة من اجل التنمية. حيث جاء فيه: أن المعرفة ليس على نطاق الصفوة وإنما على مستوى الشعب كله هي العامل الحاسم للتنمية .

كما يؤكد التقرير على وجوب التصدي لفجوات المعرفة ما بين البلدان وداخلها ولمشاكل المعلومات التي تضعف الأسواق وتعرقل الإجراءات الحكومية، علماً أن هذه الفجوات هي أكثر حدة في البلدان الأشد فقراً. كذلك يمكن اعتبارها السبب الرئيسي في ذلك الفقر. ويؤكد التقرير أن هناك حوالي 3 مليارات نسمة تعيش على 3 دولارات في اليوم ، ويتركز معظم فقراء العالم في شرق وجنوب شرق آسيا.

يتضح من هذا أن إستراتيجية واضحة لا بد أن تنطلق من حقيقة مهمة وهي أن الاقتصاديات العربية ذات بنية تحتية ضعيفة واستثمارات محدودة من جانب ومن جانب آخر فإنها تفتقد إلى تشريعات وقوانين تواكب التطور التكنولوجي الحاصل في اليابان والدول الأوروبية .

وفي هذا المجال لا بد أن نتطرق إلى نقطتين مهمتين فيما يتعلق بالتطور التكنولوجي في البلدان العربية. النقطة الأولى تتعلق بتوطين التكنولوجيا ، وهذا يتطلب تمكين العلماء والفنيون من فهم عمليات الإنتاج ومواصفات المواد المستخدمة ودفعهم نحو القدرة على تطويرها وتحسينها. أما النقطة الثانية فتتعلق بتوليد التكنولوجيا، أي تمكين العلماء والفنيون على عملية الابتكار للتكنولوجيا الجديدة ومساعدتهم في نشرها وتطبيقها.

1- 2 تطوير بنية تحتية ترتكز الى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات :

من المسلم في الوقت الراهن إن المحدد للقوة الاقتصادية في الاقتصاد المعلوماتي هو المعلومات والمعرفة المطلوبة لابتكار المستحدثات ولجعل الإنتاج أكثر فاعلية. ومن الملاحظ أن قطاع المعلومات قد نما على المستوى العالمي بمعدل أكثر من 5% بينما كان نمو الاقتصاد العالمي بمعدل اقل من 3% ولذلك فإن هناك تحول من اقتصاد الصناعات الى اقتصاد المعلومات (انظر عبد الهادي ، 1999).

والسؤال الثاني الذي يطرح هنا هو كيف يمكن تطوير بنية تحتية ترتكز إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان العربية ؟

أن الإجابة باعتقادنا تتكون من شقين :

الأول: تجنب التطوير المجزوء، ونقصد به تطوير قطاع وإهمال آخر. وهذا ما حدث فعلاً عندما توجهت البلدان العربية نحو العناية بالتصنيع وإهمال القطاع الزراعي ، مما أدى إلى حدوث خلل اقتصادي واجتماعي، حيث غدا الريف مناطق طرد، فيما أضحت المدن تعج بالأعداد الواسعة من الفلاحين المهاجرين والباحثين عن فرص عمل رخيصة حيث تنعدم الخبرة والمهارة، وبالتالي أدى

هذا إلى انخفاض الأجور وحدوث البطالة والفقر وباقي مظاهر التخلف الاجتماعي.

الثاني: إمكانية انفصال الإطار المعرفي عن التكنولوجي، وهذا من أهم ما يميز منتجات اقتصاد المعرفة عن غيرها، حيث هناك إمكانية لفصل الشق المعرفي عن الشق التكنولوجي، وهو توجه جديد، ومما يدعم هذه الفكرة أن كلفة إنتاج المعرفة ستقل بفضل تكنولوجيا المعلومات، على عكس ما يحدث بالنسبة لارتفاع كلفة الشق التكنولوجي لتحويل هذه المعرفة إلى منتجات فعلية. أن هذا يعطي فرصة للعلماء والمهندسين في الدول العربية كي يساهموا معرفياً دون أن ينشغلوا بالجانب التكنولوجي. فعلى سبيل المثال يمكن تصميم الدوائر الالكترونية للشرائح السيلكونية ثم تكليف مسابك تصنيع هذه الشرائح بإنتاج التصميمات في صورتها المادية. إن هذا لا يعني الاهتمام بالإنتاج العلمي وإهمال جوانبه التكنولوجية وتطبيقاته العملية وإنما هو توازي للجهدين العلمي والتكنولوجي (انظر نبيل علي ، آذار 2005).

في الحقيقية، هناك أهمية كبيرة لإعطاء موضوع تطوير بنية تحتية ترتكز إلى تكنولوجيا المعلومات، حيث أن قطاع المعلومات هو القطاع الذي يشمل كل الأنشطة المعلوماتية في الاقتصاد فضلاً عن السلع المطلوبة بهذه الأنشطة. فقطاع المعلومات هو صناعات المعرفة التي تضم التعليم ، البحوث والتنمية، الاتصالات وآلات المعلومات وخدمات المعلومات. ومن هنا ينبغي النظر إلى أقسام المعلومات الآتية :

صناعة محتوى المعلومات *Information content*: أصبح محتوى المعلومات هو التحدي الحقيق القادم ، وهو أهم مقومات مجتمع المعلومات بلا منازع، فقد انصب التركيز الآن على إرساء البنية التحتية الأساسية لمجتمع المعلومات في البلدان العربية ، وهذا ما دفع الدكتور نبيل علي للقول : "المحتوى هو الملك" *"Content is the King"* في اقتصاد المعرفة (د. محمد خضري، 2004 ، ص 43) . وتجدر الإشارة هنا إلى صناعة المحتوى المعلومات تتم عن طريق المؤسسات في القطاعين

العام والخاص التي تنتج الملكية الفكرية وبواسطة الكتاب والمحررين... الخ ، وهؤلاء يبيعون عملهم للناشرين والموزعين وشركات الإنتاج التي تأخذ الملكية الفكرية الخام وتجهزها بطرق مختلفة ثم توزعها وتبيعها لمستهلكي المعلومات.

- صناعة تسليم (بث المعلومات) *Information Delivery* : إن هذا القسم من صناعة المعلومات هو مختص بإنشاء وإدارة شركات الاتصال والبث التي يتم من خلالها توصيل المعلومات، كالشركات التي تدير شبكات التلفزيون وكذلك المؤسسات التي تتولى توزيع محتوى المعلومات كبائعي الكتب والناشرين .

- صناعة معالجة المعلومات *Information Processing* : وتقوم هذه الصناعة على منتجي الأجهزة ومنتجي البرمجيات.

خلاصة والاستنتاجات

إن الخلاصة التي يمكن التوصل إليها هي أن المعرفة تعتبر المسألة الحاسمة في تمكين المجتمع العربي من توسيع مجالات اختياراتهم، وتمثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأدوات الأساسية للمجتمعات التي تنشد التقدم المؤسس على الاقتصاد المعرفي المرتكز الأساسي للتحول الحقيقي نحو استغلال الموارد الطبيعية والمادية، وبالتالي التأسيس لبعد جوهري في التنمية البشرية .

وقد توصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات ، أهمها :

1- غياب التبادل الأفقي في مجال المعلومات بين البلدان العربية بسبب ضعف البنى التحتية، هجرة الموارد البشرية العربية ، بالإضافة إلى محدودية حجم الأسواق العربية وعدم استقرارها في اجتذاب رؤوس الأموال .

2- هناك فجوة بين مجموعة الدول العربية والمجاميع الإنسانية في العالم على صعيد الخبرة الإدارية للمعلومات والخبرة الفنية وكذلك في مجال القوانين والأنظمة المتعلقة بالتطور التكنولوجي الحديث (جمود التشريعات والأنظمة والقوانين وعدم مسايرتها للتطور المعرفي).

3- عدم وجود إستراتيجية عربية (موحدة أو شبه موحدة) مناسبة لصناعة محتوى المعلومات وانعكاس ذلك في انخفاض جهود البحث والتطوير والابتكار لهذه الصناعة .

4- عدم التناسب بين التحولات في شكل المجتمع العربي فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي والتعليمي والثقافي عموماً والتغيرات والتحولات التكنولوجية المتسارعة على الصعيد العالمي .

وبناءً على الاستنتاجات التي توصل إليها البحث يمكن صياغة التوصيات الآتية :

1- إعطاء الأهمية القصوى لموضوع إعادة هيكلة التعليم وبكافة مراحله وتقوية البحث العلمي والتطوير والحث على الابتكار من خلال خطط وطنية مدعومة باتفاقيات إقليمية ودولية.

2- مواكبة التغييرات التكنولوجية المتسارعة لاحتواء التطورات المستمرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبقية المعارف الإنسانية، ومحاولة ممارستها ميدانياً.

3- العمل على إيجاد بيئة مناسبة لبناء صناعة عربية المحتوى متناسقة ومكملة للصناعات العالمية ومطورة لها .

4- العمل على ردم الفجوة الرقمية من خلال العمل على انتشار ا لانترنت وزيادة أعداد مستخدميه وعلى اختلاف مستوياتهم.

5- العمل على تعليم السكان للغات الحية لتمكينهم على الاطلاع المستمر لما يستجد من طرق ومكونات المعرفة .

6- زيادة الاهتمام بالعلماء والباحثين ولجميع الاختصاصات من خلال تحسين مستواهم المعيشي وتمكينهم على التواصل العلمي في بلدانهم والعمل على جذب المغتربين منهم بخلق الأجواء المناسبة لهم .

مصادر البحث

اولاً : باللغة العربية :

1- الرفاعي : أد. غالب عوض ، "اطلالة اكاديمية على ادارة المعرفة" ، مجلة الرابطة ، عدد خاص ، المجلد الرابع ، العددان 3 و 4 ، تشرين الثاني ، 2004 .

2- حلوش، د. عاكف نايف ، "اثر التكنولوجيا في تكامل الاقتصاديات العربي في ظل العولمة الاقتصادية" ، مجلة الرابطة، المجلد الخامس، العدد الاول، آذار، 2005.

3- عبد الهادي ، محمد فتحي ، "أسس مجتمع المعلومات وركائز الاستراتيجية العربية في ظل عالم متغير " ، اعمال المؤتمر التاسع للإتحاد العربي للمكتبات والمعلومات حول الاستراتيجية العربية الموحدة للمعلومات في عصر الانترنت (اكتوبر / 1998) ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

4- نبيل ، علي ، "العرب وعصر المعلومات في علم المعرفة (148) " ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، 1994 .

5- نبيل ، علي ، "تكنولوجيا المعلومات المعلومات وتطور العلم : منظور عربي " ، جريدة الرأي الاردنية ، السبت ، 26 آذار 2005 ، العدد 12605 .

6- سليمان ، أ.د. جمال داود، "المعرفة العربية و التنمية " ، مجلة الرابطة، المجلد الرابع، العددان 3 و 4 ، تشرين الثاني ، 2004 .

7- خضري ، أ.د. محمد، "متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي ، مجلة الرابطة، المجلد الرابع، العددان 3 و 4 ، تشرين الثاني ، 2004 .

8- http:// www. Arabcin.net /Arabic /5nadweh /print / pivot-4economics-knowledge.htm

ثانياً : المصادر باللغة الفرنسية :

9- *le Crosnier, Herve l'Economie de l'information dans le contexte des nouvelles technologies. (1997) 11p http://www.altavist.com*

10- *Martinet, Bruno; Marti, Yves-Michel L'intelligence economieque; les yeux et les oreilles de l'entreprise. Paris. Les editions d'Organization, 1995. 244p.*

11- *Miege, Bernard. La pensee communicationnelle. Grenoble. Presses Universitaires de Grenoble, 1995, 118p.*